مجلة الإحياء، المجلد: 20، العدد: 25، جوان 2020، ص - ص: 911-936
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962
"الأطراف، المواقف، الإفرازات"

Algeria: The Eve of Independence and 1962 Summer Crisis 1962
Parties, Perspectives, Reflection"

د/ جمال بلفردي
المركز الجامعي سي الحواس - بريكة
belferdidjamel@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/01/30 تاريخ القبول: 2020/03/06

الملخص:
بنهاية الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية فيفري 1962، والذي صادق فيه المؤتمرون بمن فيهم الزعماء الخمسة على نص اتفاقيات ايفيان، ورغم قرار وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التطبيق 19 مارس 1962، ودخول الجزائر في المرحلة الانتقالية الممتدة إلى غاية 20 سبتمبر 1962. إلّا أن استمرار حدّة الأزمة بين أعلى هيئتين للثورة الجزائرية سوف تجعل صيف الجزائر 1962 مسرحا لاشتداد التنافس على مواقع السلطات العسكرية والسياسية للجزائر عشية الاستقلال من طرف النخب العسكرية والسياسية التي أفرزتها الثورة الجزائرية على اختلاف اتجاهاتها ومشاربها،وهو ما سنحاول معالجته في ثنايا هذه الورقة البحثية التي تتناول موضوع تزاوج فيه التاريخ بالسياسة،وتقاطعت فيه الشرعية التاريخية بالمشروعية المؤسساتية.

كلمات مفتاحية: أزمة صيف 1962؛ الحكومة المؤقتة؛ المجلس الوطني للثورة؛ دورة طرابلس 1962.

Abstract:

By the end of the extraordinary meeting of the Algerian Revolution National Council in 1962, the conferees, including the five leaders approved the text of the Evian Agreements. Despite the ceasefire resolution that came into practice on March 19th, 1962, and Algeria's entry into the transition period until September 20th, 1962. However, the continuing crisis between the two highest bodies of the Algerian revolution will make the summer of Algeria 1962 the scene of intensified competition for the positions of Algeria's military and political authorities on the eve of independence by the military and political elites produced by the Algerian revolution in all its directions. The present research, which deals with the issue of intermarriage of history with politics, and the intersection of the historical legitimacy with the institutional legitimacy.

Key words: Summer Crisis 1962; Interim Government; Staff National Revolutionary Council; Tripoli 1962 Session.

مقدّمة:

بقي الوضع يراوح مكانه بين المد والجزر في العلاقة بين هيئة الأركان العامة بالحكومة المؤقتة إلى غاية الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية فيفري 1962 لدراسة المفاوضات، والمصادقة عليها من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لكنها لاقت انتقادات شديدة ومجابهة شرسة من طرف أعضاء هيئة الأركان العامة أفضت إلى عدم توقيع أعضاء هذه الأخيرة على وثيقة الاتفاقيات رغم مصادقة السجناء الخمس عليها،وتحول موقف هيئة الأركان العامة من الاتفاقيات إلى ذريعة في مواجهة الحكومة المؤقتة وإلى مرتكز دعائي ضدها.

وفي ظل انسداد علاقة الطرفين المتصارعين رغم إعلان وقف القتال عشية 19 مارس 1962، وما صاحبه من إفرازات أهمها خروج السجناء - التاريخيين الخمسة بتاريخ 20 مارس 1962- سارع كل طرف لاحتوائهم والاحتماء بهم

كزعامة تاريخية للثورة لإضفاء الشرعية على قراراتهم،وأعمالهم فالمسألة تطلبت جهودا،وإمكانات فاقت منطلقات وأهداف النخبة السياسية العسكرية نفسها في إدارة وهندسة أزمة صيف 1962، ومن هذا المنطلق وذاك جرنا المقام لطرح الإشكال:

ما طبيعة أزمة صيف 1962؟ وما مدى فعالية الأطراف الرئيسية والمساعدة فيها؟ وما إفرازات الصراع بين النخب الثورية عشية الاستقلال على علاقاتها البينية من جانب،ومدى انعكاس ذلك على طبيعة الاستقلال من جانب أخر؟.

إن تحليل صيرورة الحدث بحجم وتفاعلات أزمة صيف 1962 كظاهرة تاريخية ولدت في ظروف زمنية لها من الخصائص والميزات ما جعلتنا نحاول إيجاد تفسيرات، واستقراءات شاملة التي تدخلت في صياغة تلك الخصائص بتلك الكيفية، وتوجيه مسارها التاريخي عبر حلقتي الزمان والمكان، واستخلاص العلاقة السببية للظاهرة التاريخية، وجرنا هذا الأمر، ورغم عسره إلى الاعتماد عن المنهج التاريخي في سياقه العام، وتطعيمه بآليتي النقد والتحليل في أجزاء غالبة من المقال.

1- الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] 25 مايو-7 جوان 1962 والأزمة المفتوحة:

1-1- الصراع الخارجي، وتشكل التكتلات[2]:

تضمن برنامج طرابلس ماي- جوان 1962 المشروع المطروح لإقامة الدولة الجزائرية[3] وتشكيل المكتب السياسي الذي يسير البرنامج إلى غاية دخول القيادة السياسية والعسكرية إلى الجزائر، وقدم البرنامج من طرف الزعماء التاريخيين الثلاث (بن بلة، وبيطاط، وخيضر) إلى لجنة الحمامات والمتكونة من: محمد حربي، ومصطفى الأشرف، ورضا مالك، ومحمد الصديق بن يحي، وعبد المالك تمام[4]، والتي لم يراع في هيكلتها البشرية التجانس بين أعضائها، ولم يؤخذ بعين الاعتبار المناضلين المتشبعين بأيديولوجية الحركة الوطنية، وجاءت متكونة من ثلاثة أقسام متباينة متشبعة بالثقافة الغربية، وحدد برنامج طرابلس المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد مختصرة فيما يأتي:

- استمرارية الثورة لتوسيع ودعم الإنتصارات في إطار الديمقراطية.
- إلغاء الهياكل الاقتصادية التي أوجدها الاستعمار الإقطاعي، واستبدالها بهياكل جديدة في إطار الثورة الشعبية.
- استعمال حزب جبهة التحرير الوطني كأداة للتخطيط والتوجيه والمراقبة التي اتفق عليها الجميع. لكن الاختلاف كان في توظيفها كتنظيم سياسي تسند إليه هذه المهمة الجديدة وتمت المصادقة على هذا البرنامج بالإجماع[5] دون أي مناقشة، وطويت وثيقة هامة لمستقبل الجزائر بكل سرعة دون قراءة متأنية ودون تمعن ولا تأكيد.

أما النقطة الثانية المتعلقة بالمكتب السياسي فقد تميزت المناقشات حولها بانفعالات شديدة وبحساسيات مفرطة مما استدعى تشكيل لجنة استشارية من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية مشكلة من السعيد يازوران "بريروش"، وقايد احمد "الرائد سليمان"، ومحمد الصديق بن يحي، والحاج بن علا.

وانتهت اللجنة إلى قبول اقتراحين للتصويت:

- اقتراح بن بلة: تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء وهم: آيت احمد، وبيطاط، وبوضياف، وبن بلة، وخيضر، والحاج بن علا، ومحمدي السعيد.

- اقتراح كريم: تكوين مكتب سياسي بتسعة أعضاء وهم: السجناء الخمسة، والباءات الثلاثة (بن طوبال، وبوصوف، وبلقاسم كريم)، ودحلب سعد، وحسب الطاهر زبيري فإن اقتراح بن بلة تحصل على 33 صوت مقابل 31 صوت لصالح اقتراح كريم، وتم هذا في عملية سبر آراء لجنة الترشيحات.

وبالإمكان حسب عملية سبر الآراء هذه أن يوافق ما صرح به بن بلة لقناة الجزيرة على أن المشكلة ليست في عملية التصويت على المكتب المقترح من طرفه، ولا في الأشخاص المكونيين له، وإنما في غياب ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والذي أدى بهم إلى افتعال مشكلة جديدة[6].

يرى بن خدة أن كلا من آيت احمد، وبوضياف رفضا أن يكونا في هذه الهيئة زيادة على عدم حصول المكتب السياسي على أغلبية الثلثين الواجب توفرها كما تتطلبها قوانين المجلس الوطني للثورة الجزائرية[7]، وهذا ما تسبب في مغادرته لطرابلس فيما بعد.

أما بوضياف محمد فيؤكد أن الخلاف بين المجموعة التي كانت في السجن بقوله: "إننا لم نكن متفقين في السجن،ونحن كذلك اليوم فلماذا يتم اقتراح قائمة لا يتفق أعضاؤها منذ البداية؟" في الوقت الذي كان آيت احمد يصرح فيما بعد: " إن هذا المكتب سوف يؤدي إلى دكتاتورية عسكرية"[8].

ونتيجة لذلك اختار أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية محمد الصديق بن يحي، وعمر بوداود، وعلي كافي للقيام بحركة مشتركة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، واختير علي كافي للقاء بن بلة، وتقديم اقتراح على أساس مكتب مكوّن من الزعماء الخمسة زائد الباءات الثلاثة على أن تكون رئاسة الحكومة لابن بلة، ولتسهيل هذه العملية انسحب كل من بن طوبال، وبوصوف.

اشتد الجدل والنقاش بالمجلس واقتربت ساعة الحسم،واعترضت سبيل الولاية الأولى التاريخية وقيادتها مشكلة الوكالات وقدمت إلى مكتب الدورة "بن يحي، كافي، وبوداود" عن طريق العقيد زبيري بتوكيلات زملائه للإقتراع نيابة عن مجلس الولاية غير أن بن طوبال عارض توكيلات الرواد (عمار ملاح، ومحمد الصالح يحياوي، وإسماعيل محفوظ) بدعوى أنها جاءت متأخرة عملا بالقوانين السارية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وبقي أعضاء المكتب ينتظرون استئناف الاجتماع لكن حدّة الصراع بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وبن بلة ومن ورائه المكتب السياسي سممت جو الاجتماع[9]، وفيها تبادل بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية التهم بينهم،مما اضطر أعضاء الحكومة المؤقتة إلى مغادرة طرابلس، وعلى رأسهم بن خدة[10] وتبعه وزير الخارجية سعد دحلب يوم 06 جوان 1962 دون أن يخبر مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية بذلك، والتحق بهم بوضياف،والعقيد الصادق دهيليس، والرائد عز الدين، وطلبوا من آيت احمد حسين التحدث

باسمهم في حالة استمرار عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية لكن هذا الأخير كان معارضا لذهابهم ورفض ذلك.

بقي أعضاء المجلس الوطني وهيئة الأركان مع بعضهم،ودعوا إلى وقف العمل بعد أن كتبوا محضرا بالعجز لعدم اكتمال النصاب يوم 7 جوان 1962 ضد الذين انسحبوا من الاجتماع، وقدموا هذا المحضر إلى مكتب المجلس الذين قام أعضائه بجمع كل الوثائق المكتوبة والمسموعة - مسجلة- وحرروا محضرا أمضاه ثلاثتهم (علي كافي، ومحمد الصديق بن يحي، وعمر بوداود)، وأودعوه في قاعدة ديدوش مراد بطرابلس، في الوقت الذي حاولت بعض الأطراف غداة التوقيع على محضر العجز أن تعلن عن قيام المكتب السياسي لكن نظرا للوضع الذي كانت تحبياه الجزائر وقتئذ رفض بن بلة ذلك، وأرجئه إلى ما بعد الاستفتاء[11].

وبعدها غادر بن بلة طرابلس متجها إلى القاهرة للقاء الرئيس جمال عبد الناصر لتسليم الأسلحة التي طلبها بن بلة من الرئيس المصري غداة خروجه من السجن في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين قادة الثورة،وتفرقت أطرافه بعد اجتماع طرابلس ماي- جوان 1962 إلى ثلاث اتجاهات رئيسة في انتظار ما ستسفر عنه قادم الجولات من الصراع القائم بين أطرافه:

- **هيئة الأركان**: المدعومة بجيش قوامه 30 ألف جندي مدججا بأحدث الأسلحة، ومدربا أحسن تدريب وخرج من الحرب كأكبر قوة، وبغطاء تاريخي - سياسي ممثلا في الزعماء الثلاثة: بن بلة، بيطاط، خيضر[12]، وزاد من قوة هذا الجناح التحاق كل من فرحـات عباس، وأحمد فرانسيس به.

- **الحكومة المؤقتة**: برئاسة بن يوسف بن خدة، ويدعمها التاريخيان حسين آيت احمد، ومحمد بوضياف وقد زاد حالها ضعفا وسوءا عندما غادرت طرابلس في جوان 1962.

- **الولايات التاريخية** وقادة جيوشها بالداخل الذين كانت لديهم تحفظات كثيرة وعديدة نظرا للمشكلات المطروحة بين قيادة الثورة بالخارج، والتي لم يكتشفوا أسرارها إلّا في الدورة الأخيرة لطرابلس في مايو- جوان 1962.

وفي خضم هذه الأحداث وتسارعها،وتجاوز الأزمة للخطوط الحمراء قامت الحكومة المؤقتة بحل هيئة الأركان العامة في 30- 06- 1962 في خطاب لرئيسها بن خدة بن يوسف موجه إلى جيش التحرير الوطني قائلا: "بأن الحكومة سوف تقوم بتحمل مسؤوليتها داعية إياه إلى المثول لسلطتها (وحدات الولايات بالداخل، وجيش الحدود)، وقررت ما يلي:

- التنديد بالنشاطات الإجرامية -على حد تعبير بن خدة - لأعضاء هيئة الأركان العامة وبالضبط الثلاثي: "بومدين، قايد احمد، منجلي " سي علي"[13].

- تخفيض وتجريد الثلاثي من رتبهم العسكرية[14]، وإعلام جيوش الولايات الداخلية، وجيش الحدود للأوامر الصادرة عن هؤلاء الثلاثة، وبسماعه لقرار العزل لجأ العقيد بومدين رفقة الرائد السعيد عبيد إلى الولاية الأولى التاريخية، والتي لم ينتظر قائدها العقيد الطاهر زبيري إعلان استنكاره لقرار بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، وإعلان وقوفه إلى صف هيئة الأركان العامة، ولكن هل قدرت الحكومة المؤقتة عواقب هذا القرار؟ وهل كانت لديها القدرة على تطبيقه؟.

بتاريخ 06-07-1962 بن بلة أحمد يصرح بأن قرار الحكومة المؤقتة الصادر في حق قيادة هيئة الأركان يعني حل الجيش المقدر عدده بـ 40 ألف جندي[15]، واعتبره قرارا خطيرا جدا، وبالمقابل اعتبرته هيئة الأركان العامة إزاحة غير قانونية وهي غير ملزمة بتطبيقه، وأقّرت أن لا شرعية للحكومة المؤقتة منذ اجتماع طرابلس مايو- جوان 1962، والمخول الوحيد بذلك هو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي بيان لها بتاريخ 08-07-1962 أمرت هيئة الأركان كل الضباط، والجنود بالامتثال لأوامر قادتهم العسكرية، والبقاء في مواقعهم... والتحضير للدخول إلى الجزائر.

وبالرجوع إلى تاريخ 01 جويلية 1962 نستذكر أنه تم إجراء استفتاء تقرير المصير انتهت بالانتخابات التأسيسية[16]، وباعتراف شارل ديغول الرسمي بالدولة الجزائرية دخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 03 جويلية 1962 في جو بهيج ومفرح، وأعلن فيه عبد الرحمان فارس عن استقلال

الجزائر، ورفع العلم الجزائري عاليا أمام مبنى الهيئة التنفيذية المؤقتة (بمقرها الهيئة التنفيذية بالصخرة السوداء La roche noire بومرداس حاليا) في حين كان العلم الفرنسي ينزل لأول مرة منذ 132 سنة.

وحينها دخل بن خدة بن يوسف مع تسعة من أعضاء الحكومة المؤقتة ومنهم كريم بلقاسم، واستقبلوا من طرف مئات الآلاف من الأشخاص على سيارة الجيب[17]، ثم التحق بهم بوضياف، وشكلوا في الولاية الثالثة التاريخية جماعة تيزي وزو، في الوقت الذي كان فيه بن بلة احمد يصرح من القاهرة يوم 05-07-1962 بأنه: "بصدد الإعداد لمخطط عملي للدخول إلى الجزائر... ولم يستبعد اللجوء إلى القوة "!.

وأثناء الاحتفالات الرسمية لاستقلال الجزائر كان جيش التحرير الوطني على الحدود يقوم بالإحتفال على طريقته تحت شعارات "تحي الجزائر، يحيا الجيش، يحيا بن بلة"[18].

وفي تاريخ 10-07-1962 وبالعاصمة المغربية الرباط تقرر دخول جماعة وجدة إلى الجزائر، وأول محطة لهم كانت تلمسان يوم 11-07-1962 ثم وهران يوم 12-07-1962 حينها بن بلة يصرح "أن مستقبل الجزائر يكمن في الحلف، أو الاتحاد المقدس إنه حلف، أو جماعة تلمسان"، ويحلل الأستاذ والمحلل سليمان الشيخ ذلك الظرف العصيب من تاريخ الجزائر بقوله: "أنه زيادة على صراع المشروعية كان هناك صراع الشرعية ثم الصراع على الصلاحيات، وأخذ كل من الطرفين المتنازعين - بعد أن ضمن كل طرف تأييد بعض القادة التاريخيين- شكلا في مجموعه طرفي الصراع: مجموعة تلمسان ضد مجموعة تيزي وزو في سباق سريع نحو الداخل "الولايات"، وهنا تقوم المرحلة الثانية من الأزمة" غير أن طبيعة التحالفات بين أطراف الصراع للنخب السياسية والعسكرية عشية الاستقلال كانت متناقضة في تركيبتها إلى حد بعيد، ويصف المحلل رياض الصيداوي هذه التحالفات:

1- أن هذه التحالفات لم تكتسب طابعا أيديولوجيا فمجموعة تلمسان مثلا تضم في صفوفها ليبراليين كفرحات عباس ومحمد خيضر، واشتراكيين كابن بلة وبومدين.

2- تغيرت التحالفات عشية الاستقلال عما كانت عليه قبل بداية الثورة، فمثلا: لم يكن بوضياف وكريم بلقاسم حلفاء بالأمس قبل اندلاع الثورة غير أن المصالح الظرفية جمعتهم عشية الاستقلال أي أنها تحالفات ظرفية، وغير متجانسة، وتضم في مجموعها عسكريين وسياسيين[19].

1-2/ الصراع الداخلي وموقف الولايات التاريخية:

في إطار التحضير للدخول إلى الجزائر،ومحاربة التنظيم الإرهابي السري الفرنسي في منطقة الجزائر الحرة عين رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة كل من الرائدين عزالدين، وعمر أوصديق من أجل حمل لواء تنظيم العاصمة،وإعادة تنشيطها[20].

وبدوره أرسل بن بلة النقيب ياسف سعدي من أجل التحكم في العاصمة وجلب السلاح عن طريق بواخر الصيد، وتوزيعها على أنصار هيئة الأركان العامة بالعاصمة،وسعى كل طرف لاستقطاب كافة الولايات وبصفة خاصة الولاية الرابعة - بحكم ضمها للعاصمة- التي وصلها قايد أحمد "الرائد سليمان" مبعوثا من هيئة الأركان العامة رغم أنها أقيلت من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 30 جوان 1962، وحمل إلى الولاية الرابعة الخلافات التي جرت في لقاء طرابلس الأخير،والتحضير لدخول جماعته للبلاد لاستلام السلطة.

غير أن مجلس الولاية رفض جميع طلباته مؤكدا له أنه لا مبرر لهم للوقوف إلى جانب هيئة الأركان العامة،أو إلى جانب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،وإعلانها عدم تأييدها لأي طرف من الأطراف المتنازعة وبعد الرد الأكيد من قيادة الولاية الرابعة توجه إلى الولاية الثانية،وهناك أصبح أسيرا بعدما كان مفاوضا، واعتقل من طرف قائد الولاية الثانية العقيد صالح بوبنيدر "صوت العرب"، وزج به في السجن، ولم يطلق سراحه إلّا بتدخل من بن خدة،

والتحق برفاقه بتلمسان، وكان هذا هو الموقف الأكيد،والصريح من قيادة الولاية الثانية اتجاه هيئة الأركان العامة أما على مستوى مجلسها الولائي فقد انشطر إلى قسمين متنافرين: العقيد صالح بوبنيدر "صوت العرب" والطاهر بودربالة، وكحل الرأس مع قيادة الحكومة المؤقتة بينما كان العضوان الآخران وهما العربي برجم،ورابح بلوصيف مع بن بلة-هيئة الأركان العامة[21].

وكانت الولاية الأولى التاريخية قد اتخذت موقفا يتماشى مع هيئة الأركان العامة بعدما التجأ إليها قائد هذه الأخيرة عشية حلها من طرف الحكومة المؤقتة أواخر شهر جوان 1962 بإعلان العقيد الطاهر زبيري بصراحة الولاء المطلق، والتام لهيئة الأركان العامة.أما الولاية السادسة تحت قيادة العقيد محمد شعباني فقد أقنعه محمد خيضر بتكوين مكتب سياسي كهيئة مؤقتة لإدارة الوضع المتأزم للوصول إلى الشرعية بعد استفتاء تقرير المصير،والتحق بصف هيئة الأركان العامة .في الوقت الذي وقفت فيه الولاية التاريخية الأولى بجانب هيئة الأركان العامة وقائدها العقيد هواري بومدين الذي كان قائدا على الولاية الخامسة بينما حوت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الولايتين الثالثة والرابعة وأعضاء من الولاية الثانية التاريخية،وأصبح خطر الولاياتية - الانتساب إلى الولاية[22]- يهدد الداخل مما عجل بالدعوة لانعقاد لقاء بجميع الولايات لتنسيق العمل، والخروج بقرار موحد اتجاه الأطراف المتصارعة.

1- اجتماع زمورة 24 - 25 جوان 1962:

وموازاة مع الظروف الخارجية والداخلية المحيطة بالثورة وقع اجتماع زمورة (وهي نقطة التقاء الولايات الأولى والثانية والثالثة) يومي 24-25 جوان 1962، واجتمع مندوبو كل من الولايات الثانية والثالثة، والرابعة ومنطقة الجزائر الحرة، وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وفيدراليتي جبهة التحرير الوطني بتونس والمغرب، وتمت المصادقة في نهاية الاجتماع على عدّة نصوص منها المصادقة على لائحة تضمنت على تأكيد خطورة الخلاف الناشب بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهيئة الأركان العامة وجاء في ختام تقرير الاجتماع: "إننا لا نفهم استقالة خيضر (استقال محمد خيضر عشية

انسحاب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من مؤتمر طرابلس يوم 1962/06/07، وأعلنها رسميا عند اطلاعه على قرارات اجتماع زمورة يوم 1962/06/27). كما لا نفهم مغزى سفر بن بلة إلى القاهرة..، وكل هذا الشقاق الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه من خلافات ستؤدي بنا إلى حرب أهلية... لذا فإننا نطلب من الحكومة المؤقتة أن لا تتسرع في الدخول إلى الجزائر وهي على ما هي عليه من تمزق..."[23].

أما القرار الثاني والرئيسي هو تأسيس مجلس تنسيقي ما بين الولايات لتوحيد حركتهم والاحتفاظ بوحدة الأمة، ويعلن النداء صراحة الدعوة إلى الوحدة بين كل أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى انتخاب الجمعية الدستورية بصفة نهائية وعامة، وفي نهاية الاجتماع قامت اللجنة بإيفاد وفد يتكون من الرائد سي الطيب صديقي والرائد حميمي من الولاية الثالثة، والدكتور السعيد حرموش ممثل للولاية الرابعة، والرائد عز الدين ممثلا لمنطقة الجزائر الحرة، والنقيب زرقيني، وعمر بوداود ممثلا عن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى تونس، والتقى أعضاء اللجنة الموفدة بأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن خدة، وبن بلة، وخيضر، وكريم بلقاسم" وأعلموهم بقرارات اجتماع الولايات.

أما على مستوى الولايات فقد سافرت بعثة أخرى مشكلة من الرائد سي الطيب بن خروف،والعقيد حسن الخطيب للقاء قيادات الولايات: الأولى والخامسة والسادسة،ووافقت الولايتين الخامسة والسادسة على الطلب لكن إلى حين،واقترحتا أن ينعقد الاجتماع القادم يومي 06 و07 من شهر جويلية القادم بتراب الولاية الرابعة،ولم ترد الولاية الأولى عن الطلب،وعن إمكانية المشاركة فيه من عدمها[24].

وبتسارع مجريات الأحداث وخلف الوعود،وعدم تلبيتها من طرف الولايات الأولى والخامسة والسادسة، وبداية العد التنازلي بصراع الإخوة الأعداء واشتعال الحرب البيانات والبيانات المضادة والدخول المتسرع لأعضاء الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة إلى الجزائر واتضاح معالم تشكيل الطرفين

لتحالفي تلمسان و تيزي وزو،وموقف الولاية الرابعة إزاء الصراع دعت الولايات إلى الاجتماع فوق تراب الولاية الرابعة فكان الاجتماع التنسيقي.

2- اجتماع الأصنام 15-22 جويلية 1962:

أهم ما كان مميزا في هذا الاجتماع أنه جرى في سرية تامة،وشاركت فيه وفود الولايات بعقدائها فقط[25]:

- الولايتين الأولى والثانية: مثلهما على التوالي الطاهر زبيري وصالح بوبنيدر.

- الولايتين الثالثة والرابعة: مثلهما كل من محند والحاج، وحسن الخطيب.

الولايتين الخامسة والسادسة: وكانت ممثلتان على التوالي بعثمان وشعباني وأسفر الاجتماع عن اتفاق مبدئي يتضمن:

- وضع حدّ لكل عمليات المزايدة والاحتكاك بين الطرفين المتصارعين.

- الإسراع بعقد اجتماع يضم كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي حالة الشغور وعدم حضور أعضائه يتم تشكيل مكتب سياسي على الطريقة التالية: يتكون المكتب السياسي من قادة الولايات الستة يضاف إليهم عضوان عن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا،وعضوان آخران يمثلان القاعدتين الغربية والشرقية، ويصبح آليا عدد أعضاء المكتب المقترح 10 أعضاء، وتم الاتفاق بالإجماع على أسلوب العمل.

وفي تلمسان اعتبر بن بلة أن مجلس الولايات سوف يسمح بحل الأزمة العنيفة وقبلها بأيام كان جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية قد دخل التراب الجزائري بتاريخ 1962/07/03، ويستقر في تلمسان، وكان عدد جنوده 15 ألف جندي. أما على الحدود الشرقية فدخل جيش التحرير الوطني على الحدود بالفيلق 17، واستقر بمدينة سوق أهراس، وبقي فيها إلى غاية تلقيه أوامر القيادة بالخروج منها دون حوادث تذكر[26].

في انتظار ما ستسفر عنه المواجهة الأخيرة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة يطرح علينا التساؤل الآتي:

هل تطورت مبادرة لجنة تنسيق الولايات؟ أم بقيت على الأقل وفية لقراراتها التي خرجت بها في الاجتماعين السابقين زمورة والأصنام؟ أم أن صراع الأطراف سوف يجعلها تنساق وراء طموحات الهيئتين الثوريتين (الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة)؟.

2- مسار الأزمة بعد تشكيل المكتب السياسي 20 جويلية 1962:

كان لدخول جيش التحرير الوطني على الحدود الأثر البارز في تحديد مسارات الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، والإعلان المفاجئ السابق لأحمد بن بلة من القاهرة: "من أن مخططا عمليا جاريا يحضر لدخول به إلى الجزائر..، ولم يستبعد إمكانية اللجوء إلى القوة ان تطلب الأمر ذلك"؟ فما هو هذا المخطط؟ وكيف كان رد الحكومة المؤقتة عليه؟ وما مدى مساهمة لجنة تنسيق الولايات في التوفيق بين الأطراف المتخاصمة والمتصارعة؟.

2-1/ تشكيل المكتب السياسي وردود الأفعال:

كان لدخول جيش التحرير الوطني على الحدود في 1962/07/03، وعدم قدرة الحكومة على مواجهته عجل في إعلان كل من كريم بلقاسم، ومحمد بوضياف اعتصامهما في الولاية الثالثة (القبائل) وتأسيسهما للجنة الدفاع عن الثورة،وأعلنا عن عزمهما على مواجهة ديكتاتورية جيش التحرير الوطني بالقوة إذا حاول بن بلة أن يفرض عليهما ما أسمياه "ديكتاتورية بن بلة العسكرية الجزائرية"[27].

أما الحكومة المؤقتة التي كانت تعتمد على جيش الداخل للولايات الرابعة والثالثة وقسم من قوات الولاية الثانية،وقد أظهرت الأحداث أن وحدات هذه الولايات غير قادرة على وقف زحف جيش التحرير الوطني على الحدود الذي دخل التراب الجزائري[28]، ودعا أحمد بن بلة من تلمسان ممثلي الولايات إلى الحضور للتشاور، والاتصال لعقد اجتماع عام حددت أعماله في إنشاء قيادة موحدة،والمصادقة على المكتب السياسي استنادا إلى نتائج المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ماي/ جوان 1962، واستجاب لهذا النداء ممثلي الولايات التاريخية الستة (الولاية الأولى مثلها العقيدان الحاج لخضر والطاهر

زبيري والرائد مصطفى بن نوي أما الولاية الثانية فمثلها الرائدين رابح بلوصيف، والعربي برجم، والولاية الثالثة مثلها الرائد أحسن محيوز، والولاية الرابعة مثلها العقيد حسن الخطيب والرائد بن الشريف رغم أنه لم يندمج في مجلس الولاية، وكذا النقيب الطبيب السعيد حرموش أرزقي، أما الولاية الخامسة فكانت حاضرة بكل أعضاء مجلس ولايتها،وهم العقيد عثمان والرواد عباس،وسي ناصر،وعبد الوهاب مولاي إبراهيم، وبوبكر، ومثل الولاية السادسة العقيد شعباني،والرائد زكريا)، وأعضاء هيئة الأركان العامة بومدين وعلي منجلي (تمكن كل من العقيد بومدين والرائد منجلي من الحضور،ولم يحضر الرائد سليمان "قايد أحمد" الذي كان معتقلا في الولاية الثانية، ولم يطلق سراحه إلّا يوم 20 جويلية 1962)، وعباس فرحات بطلب من قائد هيئة الأركان العامة،وأحمد فرانسيس، وبومنجل أحمد، والذي أصبح الناطق الرسمي باسم المكتب السياسي، وكان وقوف البيانيين إلى جانب هيئة الأركان العامة لعدم رضاهم على إزاحة فرحات عباس من على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في طرابلس أوت 1961.

وبعد يومين من الاجتماع صادق الحاضرون على النقاط المحددة في جدول الأعمال وأعلن أحمد بومنجل على إثرها نبأ تكوين المكتب السياسي في 22 جويلية 1962 استنادا إلى الشرعية التي تحصل عليها المكتب في اجتماع الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبأعضائه السبعة الحائزين على ثقة المجلس،والاعتراف به كسلطة شرعية في الجزائر الجديدة[29].

ثم جاء نداء بن بلة عن طريق الإذاعة، وفي اليوم نفسه وباسم المكتب السياسي الذي يعمل حسبه وفقا للبنود الآتية:

- بناء الدولة الفتية والتحضير للمؤتمر الذي سينعقد في نهاية سنة 1962.
- دعوة الشعب الجزائري للإلتفاف حول المكتب السياسي من أجل:
توطيد الاستقلال بالوحدة الوطنية.

تفويت الفرصة على الإمبريالية الجديدة.

- ضمان الحرية الفردية والجماعية والعدالة الاجتماعية.

لم يكن الإعلان كافيا للخروج من الأزمة المفتوحة - على كل الاحتمالات- فمحمدي السعيد المعين من قبل في المكتب السياسي في طرابلس مايو- جوان 1962 التحق بزملائه بتلمسان في الوقت الذي قدم فيه سعد دحلب استقالته من الحكومة المؤقتة يوم 1962/07/22 تزامنا مع إعلان آيت أحمد حسين يوم 1962/07/27 استقالته من كل المنظمات والهيئات التسييرية، واتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا لإقامته، والتي أصبحت هدفا للأطراف المتصارعة.

أما على مستوى الولايات التاريخية فإن رياح الخلافات بدأت في الولاية الثانية، والتي انقسم أعضاء مجلسها الولائي بين مؤيد للحكومة المؤقتة ومناصر للهيئة الأركان العامة وبلغ الأمر بقائد الولاية التاريخية الثانية العقيد صالح بوبنيدر بتأكيده، وجزمه بعدم التفريط ولو بشبر واحد من تراب الولاية، وكان يعارض بشدة سلطة المكتب السياسي، أما الولاية الثالثة فكان ردها تشكيل لجنة الدفاع عن الثورة بقيادة كل من كريم بلقاسم، وبوضياف محمد، ورفضت الاعتراف بشرعية المكتب السياسي تحت قيادة بن بلة.

وفي خضم هذه المواقف المتدهورة حينا والمتهورة أحيانا بسطت الولاية الرابعة نفوذها على العاصمة وأعلنتها مدينة مفتوحة أمام جميع الأطراف المتنازعة قد يجتمعون فيها لحل الأزمة القائمة على السلطة وهو موقف يتناف والحياد الذي نادت به من قبل خاصة غداة تشكيل المكتب السياسي، وبنهاية شهر جويلية تبددت جميع المحاولات لرأب الصدع بين الأطراف المتنازعة ودخول بن بلة ومكتبه السياسي العاصمة يوم 02 أوت 1962 كسلطة وطنية قائمة وحاكمة.

وبتطور الأحداث تراجع بوضياف عن الاستقالة - والذي كان مختفيا بمسقط رأسه بالمسيلة-، وقبل العمل ضمن أعضاء المكتب السياسي بشرط أن تنشئ إدارة محددة الواجبات،واتفاق وحدات الولاية الرابعة وجيش الحدود هكذا اجتمع الإخوة الأعداء من فوج تيزي وزو (بوضياف، وكريم بلقاسم، ومحند أو الحاج) واثنان من فوج تلمسان (خيضر، وبيطاط)، وأسفر الاجتماع عن النتائج المعلنة للصحافة، والتي جاءت على النحو التالي:

- الاعتراف بالمكتب السياسي.

- ضرورة إجراء انتخابات تشريعية.

- ضرورة عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وتم في الاجتماع أيضا توزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي، فكلف بن بلة برئاسة المكتب السياسي،ومحمد خيضر بالأمانة العامة للإعلام والاتصالات ورابح بيطاط بإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني، ومحمدي السعيد بالتربية والصحة،والحاج بن علا بالشؤون العسكرية، ومحمد بوضياف بالعلاقات الخارجية، وبتاريخ 1962/08/07 بن خدة بن يوسف يوجه نداءا أعلن فيه اعترافه بسلطة المكتب السياسي،وكذا إعلانه عن نقل السلطات المنوطة بالحكومة المؤقتة وصلاحياتها إلى مسؤولية المكتب السياسي مع تشديده بالقضاء على ظاهرة الولاياتية، وعلى دور الجيش الذي يتحتم إدماجه كي يصبح جيشا عصريا في خدمة البلد الفتي، وعلى احترام حرية الشعب الذي يعتبر- حسبه - المنبع الوحيد للسلطة، وأطلق البعض على هذا النداء بالوصية السياسية،وتعتبر هذه المهام الأساسية للمكتب السياسي من حيث انه أصبح حزبا وحكومة اعتبرته الولاية الرابعة غزوا من طرف جماعة تلمسان للعاصمة، واستيلاء على الشرعية لذا يجب الدفاع عنها فكيف كان رد جيش التحرير الوطني للحدود على الولايات - التي دخلت في حيز التمرد في منظور المكتب السياسي-؟.

2-2/ زحف جيش التحرير الوطني بالحدود على العاصمة وتثبيت سلطة المكتب السياسي:

استطاعت وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود يوم 25-07-1962 أن تدخل قسنطينة بواسطة الكتيبة الحادية عشر، والثالثة عشر بقيادة خالد نزار بعد تلقيه رسالة من هيئة الأركان، ووقع تشابك بين قوات الحدود المدعمة بوحدات الولاية الأولى، وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى،وألقي القبض على قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر، ومعه العقيد لخضر بن طوبال[30] في حين خرج الشعب

الجزائري من مأساته متظاهرًا ضد الانقسام وصراع القادة رافعا شعار " سبع سنين براكات".

وبتاريخ 27-07-1962 قوات الولاية الأولى وجيش التحرير الوطني على الحدود في مدينة بوسعادة غير أن قائد هيئة الأركان العامة أمرها بالسير نحو مدينة سيدي عيسى دون إراقة الدماء، ولكن كان الهدف من الوصول إلى العاصمة أمر لابد منه!

ومن الجنوب وصلت وحدات الولاية السادسة مع وحدات من الولاية الأولى إلى حدود عين وسارة، أما في الغرب فإن قوات الولاية الخامسة مدعومة بجيش التحرير الوطني على الحدود قاموا بحصار مداخل مدينة الأصنام[31]، ولم يبق للولاية الرابعة غير الدفاع، وتوزيع الأدوار على قيادة الولاية حسب المهمات:

- رابح بن خروف بوحداته متمركز في منطقة سيدي عيسى.

- الرائد رمضان عمار عسكر بقواته هو الأخر في ضواحي الأصنام.

- الرائد لخضر بورقعة عسكر بعين وسارة، ولم يبق في مقر القيادة سوى العقيد حسن الخطيب والرائد بوسماحة.

ولتنسيق العمل بين الولايات الرابعة والثالثة والثانية، وفريق هيئة الأركان العامة لتفادي الاصطدام كانت وحدات الولاية الثالثة متمركزة في سيدي عيسى وسور الغزلان، وفي العاصمة كانت مشادات عنيفة بين أنصار ياسف سعدي ووحدات الولاية الرابعة إضافة إلى هذه الظروف العصيبة انفجرت أزمة أخرى، وبسبب قرار أصدره المكتب السياسي بإدماج قوات الولايات العسكرية مع جيش التحرير الوطني على الحدود لتكوين الجيش الوطني الشعبي الموحد للجمهورية الفتية، وكان من شأن هذا القرار أن يحدث ردود أفعال وتحدت الولايتين الثالثة والرابعة هذا الأخير وأشهر الكل سلاحه، وباتت مخاطر الحرب الأهلية تدق أبواب العنف من جديد.

وفي 19 أوت 1962 قررت الولاية الرابعة إعلان حالة الطوارئ،وبدأت تنظم نفسها للرّد على الهجوم المتوقع من جيش التحرير الوطني على الحدود، وقامت الولاية الثالثة باتخاذ موقف مماثل إضافة إلى إصدار إعلان مقروء ومبعوث إلى الإدارة الولائية معتبرة أن جيش الشعب،وجيش التحرير لن يندمجا في الصيغة المطروحة من طرف المكتب السياسي[32].

وفي المقابل اقترح المكتب السياسي وطلب من الولايات الستة أن تقدم كل ولاية فيلقا ليشكل ثكنة في العاصمة وكذا انسحاب جنود الولاية الرابعة، وفي 05 سبتمبر 1962 أعلن نص وقف إطلاق النار، والقتال بين الطرفين وينص على النقاط الآتية:

- أن يظل الوضع العسكري والسياسي على ما هو عليه.

- أن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات لتشكيل مجلس وطني وحكومة وطنية تمثل فيه جميع الأطراف بكامل الحقوق[33]، وبتاريخ 09 سبتمبر 1962 العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة على رأس أربعة آلاف جندي على محور بوغار- المدية- البليدة- العاصمة، وتم بذلك الإنتصار العسكري لجيش التحرير الوطني على الحدود، ولاتجاه المكتب السياسي الذي أخذ تولي سلطاته كاملة وتنفيذ قراره بإنشاء الجيش الوطني الشعبي.

إن الذي يمكن قوله هو أنه لولا جيش التحرير الوطني على الحدود الذي حسم الصراع لصالحه ولصالح الطرف الذي استعمله كوسيلة للوصول إلى السلطة،ويظهر ذلك جليا فيما بعد - حركة 19 جوان 1965-، وكشفت أزمة صيف 1962 عن بداية استمرار النزعة العسكرية لجزائر ما بعد الاستقلال[34]، ودخلت البلاد في حالة الاستقرار النسبي مما سمح لها بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم 1962/09/20، وذلك عن طريق القائمة التي رشحها المكتب السياسي لانتخاب 196 عضوا يتوزعون على 16 ولاية.

وبعد تكوين المجلس أعلن فرحات عباس بصفته رئيسا له عن افتتاح الجلسة الأولى يوم 1962/09/25، وفي مساء يوم 1962/09/28، وعلى الساعة الثامنة وخمسة دقائق أعلن عن انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية بـ

158 صوتا مع غياب 31 شخصا عن الاقتراع وشرع بتشكيل الحكومة الجديدة باعتباره أيضا رئيسا عليها[35].

وضمت أول حكومة لجزائر الاستقلال خمسة وزراء تركيبتهم من جيش التحرير الوطني على الحدود باقتراح من قيادة هيئة الأركان العامة وهم : العقيد هواري بومدين وزيرا للدفاع،وأحمد مدغري وزيرا للداخلية،وعبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة والسياحة، وموسى حسن وزيرا للمواصلات والبريد،ومحمد الصغير النقاش وزيرا للصحة[36].

ويرى المحلل والمجاهد عبد الحميد مهري أن أهم مظاهر أزمة صيف 1962 أنها شملت جميع الهيئات القاعدية، وأحدثت شرخا عميقا لدى الطبقة السياسية، وواجهت البلاد عشية الاستقلال ظروفا صعبة نتيجة الصراعات الكبيرة بين المناضلين الذين صنعوا الاستقلال[37].

الخاتمة:

من خلال حيثيات ما مر معنا وصلنا إلى النتائج الآتية:

- كان من الممكن تجنب الكثير من نتائج الصراع والخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لو سلك الزعماء الخمس طريق الحياد، أو تصرفوا مع طرفي النزاع ككتلة واحدة لكن خلافهم الدائم وخروجهم من السجن بخلاف أعمق سهل لهم الانسياق وراء طموحات طرفي الصراع،وزاد في تغذية الخلاف.

- عاشت هيئة الأركان العامة - وخلال مسار صراعها الطويل مع الحكومة المؤقتة- مشكلة الشرعية الثورية، وكانت الفرصة سانحة بتحالفها مع الزعماء الثلاث وبالأخص بن بلة، ورأت في التحالف - وإن كان ظرفي- الواجهة التاريخية والشرعية الثورية والسياسية التي تنتصر بها لا محال على الحكومة المؤقتة المستمدة شرعيتها من سمعة الباءات الثلاث التاريخية والعسكرية والسياسية وقوتهم فيها، وكذا مسارها الدبلوماسي، والاعترافات الدولية المتتالية - 30 اعترافا دوليا- بهذه الحكومة منذ تأسيسها إلى غاية الاستقلال.

- كانت وجهة نظر هيئة الأركان العامة للحكومة المؤقتة أنها غير شرعية في الأصل التاريخي والتأسيسي لأنها أنشئت بموجب مسودة حررت من طرف الباءات الثلاث بغطاء اجتماع لجنة التنسيق و التنفيذ،وليس في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية. بخلاف شرعية هيئة الأركان العامة المنبثقة تأسيسيا عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960، وأخذت مشكلة الشرعية أبعادا خطيرة على استقلال الجزائر عشية اجتماع طرابلس الأخير جوان 1962 أدى إلى أزمة حقيقية عرفت بأزمة صيف الاختلاف 1962، وأشهر الكل سلاحه، ولولا تعقل بعض الأطراف - بحكم الإمكانات المحدودة - لأصبح الاستقلال على شفا حرب أهلية مؤكدة.

- لم يكن اجتماع طرابلس ماي/ جوان 1962 سوى تكريسا لصراع الأشخاص حول من يتحكم في مواقع السلطة السياسية منها والعسكرية، ولم يكن هناك بدائل مطروحة للأيديولوجيات ولا الأفكار، ولا البرامج لهذه النخب، ولا أدل على ذلك إلّا مناقشة ومراجعة الوثيقة الخاصة ببرنامج طرابلس، والتي صدق عليها الحاضرون بالأغلبية المطلقة دون دراسة متأنية رغم إقرارها كبرنامج للدولة الجزائرية المستقلة بالمقابل استغرق تكوين المكتب السياسي الذي خول له تطبيق البرنامج وقتا طويلا لكن في الأخير كرس مكتب سياسي بوجه أقل ما يقال عنه أنه يفتقد للشرعية التاريخية الكاملة مع رفض كل من بوضياف، وآيت أحمد الالتحاق به.

بقدر ما كانت التحالفات متوافقة بين الأطراف المتصارعة (هيئة الأركان العامة الزعماء الثلاث: بيطاط، وبن بلة، وخيضر، والولايات التاريخية: الأولى، والخامسة، والسادسة)، ومن جهة أخرى (الحكومة المؤقتة والزعيمين: بوضياف، وآيت أحمد حسين)، والولايات التاريخية: الثانية، والثالثة، والرابعة) بقدر ما أثبت التاريخ، والظروف المحيطة بأزمة صيف 1962 أنها كانت تحالفات ظرفية،وتجلت إحدى مظاهرها في إفرازات حركة 19 جوان 1965، والتي ذهبت فيها تحالفات عشية الاستقلال طرائق قددا.

- رغم استحواذ أعضاء مجالس الولايات التاريخية على ثلثي 3/2 مقاعد المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلّا أن ذلك لم يشفع لهم للتحكم في مسار الأزمة التي نشبت بين أعلى هيئتي الثورة عشية الاستقلال، ولا نجد مبرر ذلك سوى الظروف الثورية التي طال أمدها،وأدت إلى ما أشرنا إليه من بروز ظاهرة الولاياتية - وأصبحت الاستقلالية السياسية واضحة عشية الاستقلال لدى أعضاء مجالس الولايات مما عجل في انقسامها،وفي تأييد هذا الطرف أو ذاك،وأخذت المساندة الشكل الآتي (الولايات: الثانية، والثالثة، والرابعة تخندقت بجانب الحكومة المؤقتة، و(الولايات: الأولى، والخامسة، والسادسة) ناصرت هيئة الأركان العامة، ولم تشذ وتسلم مجالس الولايات التاريخية في حد ذاتها عن هذه القاعدة إذ نجد مثلا انقسام بين أعضاء مجلس الولايتين الثانية والثالثة في تأييد هذا الطرف أو ذاك.

- كان من أهم إفرازات أزمة صيف 1962 أنها كانت البداية المؤلمة لتكريس انتكاسة الإقصاء المبكر والتهميش المتسرع للإطارات، والنخب الثقافية والسياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة وعلى جميع المستويات، وبطبيعة الحال كانت الضحية الأولى للإنتكاسة الإقصائية أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وباختلاف توجهاتها ومستوياتها بدءًا برئيس الحكومة بن خدة بن يوسف ووزراء حكومته: كريم بلقاسم، وبوضياف محمد، وآيت أحمد حسين، وسعد دحلب، وعبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال، وفيما بعد فرحات عباس والعقيد محمد شعباني... والقائمة طويلة.

- ختام الختام يمكن القول أن أزمة صيف 1962 ستظل حدثا بارزا، ومميزا في تاريخ الجزائر المستقلة،وبين أطراف الصراع -هيئة الأركان ومعها المكتب السياسي بقيادة بن بلة، والحكومة المؤقتة، والذين ساروا في فلكها- راسخة في أذهانهم بحكم إفرازاتها المباشرة على النخب السياسية التي تشعبت وتفرقت بين من ساير الوضع الجديد وقبل ببعض المناصب السامية المقترحة، وبين من تخندق في المعارضة في الوقت الذي خرج فيه جيش التحرير الوطني كأكبر قوة عسكرية وسياسية محافظا على وحدته وتماسكه وأصبح المُوَجِّه والمراقب والمسير للبلاد وشؤونها بعد ما أخذ تسمية الجيش الشعبي الوطني.

المصادر والمراجع:

الشهادات التاريخية:

- بوبنيدر صالح " صوت العرب"، بتاريخ 2004/10/20، لقاء مسجل معه،.الجزائر العاصمة على الساعة 14:30 زوالا.
- بورقعة لخضر، بتاريخ 2004/08/17، حوار أجريته مع بورقعة، الجزائر العاصمة على الساعة 17:30 زوالا.
- مراردة مصطفى "ابن النوي"، بتاريخ 2004/09/01، حوار أجريته معه على الساعة 09:30 صباحا، الجزائر العاصمة، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- منصور أحمد، بتاريخ 2002/11/24، برنامج شاهد على العصر، حوار مع بن بلة، الحلقة الثامنة، قطر، قناة الجزيرة الإخبارية.
- الخولي لطفى، عن الثورة بالثورة في الثورة، حوار مع بومدين، منشورات دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

المذكرات شخصية:

- بن خدة بن يوسف، شهادات و مواقف، ط 1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، (د. س.ن).
- صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، ط 1، منشورات دار البعث، قسنطينة، 1993.
- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، دار القصبة للنشر الجزائر، 02.

المراجع باللغة العربية:

- درواز أحمد الهادي، العقيد شعباني "الأمل... الألم...؟"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني 1962- 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- زبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر"1942-1992"، ج 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2000.
- زمام نور الدين، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والطباعة والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2002.

- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح "دراسة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية"، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
- عباس محمد، **ثوار عظماء شهادات تاريخية**، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- عباس محمد، **الإندماجيون الجدد**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- مهري عبد الحميد، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

المقالات:

- الصيداوي رياض،" صراعات النخب دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر"، **جريدة رسالة الأطلس**، العدد 295، الحلقة 03، دار الأطلس للصحافة والنشر، باتنة، بتاريخ 29 ماي إلى 04 جوان 2000.

مصادر باللغة الأجنبية:

- Abbas, Farhat, **l'indépendance confisquée 1962-1978**, Flammarion, France,1984.
- Harbi, Mohammed, **les archives de la révolutions Algérienne**, Éditions Jeune Afrique, France, 1981.
- Harbi, Mohammed, **le FLN Mirage et réalité,** Éditions ENAL-NAQD, Alger, 1980.
- Haroun,Ali, **l'été de la discord** , édition casbah, Alger**,** 2000.
- Teguia, Mohammed, **l'Algérie en Guerre**, OPU, Alger, 1988.

الهوامش:

[1]- كان الحضور جماعي لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إذ بلغ عدد الحاضرين 66 ممثلا منهم: 35 ممثلا عن فدرالية فرنسا والولايات بالداخل. للمزيد ينظر :
Mohammed Harbi , le FLN Mirage et réalité , Éditions ENAL- NAQD , Alger ,1980, P 339.
بينما يذكر علي هارون أن العدد وصل إلى 69 ناخب بحضور 52 ممثلا و17 ممثلا بالوكالة للمزيد أنظر علي هارون،خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، (ترجمة) الصادق عماري و أمال فلاح، (مراجعة) مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 145.

[2]- يري الرائد مصطفى مراردة "بن النوي" في حوار أجريته معه يوم 2004/09/01 على الساعة 09:30 صباحا بمقر المنظمة الوطنية للمجاهدين بالجزائر العاصمة أن الصراع

كان سببه هو السجناء الخمسة الذين لم يكونوا على اتفاق موحد على الأقل يخفف حدّة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، ولكن لمّا اختلفوا فيما بينهم أصبحوا كالنار في الهشيم، وترتب على الخلاف فرقتين بمجموع ثلاث ضد اثنان أي بن بلة، وبيطاط، وخيضر ضد بوضياف، وأيت أحمد حسين.

[3]- محمد عباس، ثوار عظماء شهادات تاريخية، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 103.

[4]- محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر "1942-1992 "، ج 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، الجزائر، ص 267.

[5]- محمد عباس، الإندماجيون الجدد، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 147.

[6]- طرح بن بلة نجد سنده عند سليمان الشيخ الذي يقر ويؤكد أن عدم وجود أي كان من جماعة بن خدة في المكتب السياسي المقترح من طرف بن بلة وشعوره بأنه أصبح من الأقلية الغير المرغوب فيها فترك طرابلس فجأة وعاد إلى تونس، للمزيد ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح "دراسة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية" ترجمة: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، ص 412.

[7]- بن خدة، بن يوسف، شهادات ومواقف، ط 1، الجزائر، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 196.

[8]- Abbas, Farhat, l'indépendance confisquée 1962-1978, Flammarion, France, 1984, p 49.

[9] - Mohammed, Harbi, le FLN Mirage et réalité, Éditions ENAL-NAQD, 1980, Alger, p 343.

[10]- صالح بوبنيدر، صوت العرب لقاء مسجل معه بالجزائر العاصمة على الساعة 14:30 زوالا، بتاريخ 2004/10/20.

[11]- يرى بن خدة أن أهم الأسباب التي جعلته يغادر طرابلس حسبه هو قطع الطريق أمام المغامرين من هيئة الأركان العامة، وكذا عدم المساس بمصداقية الحكومة المؤقتة في مثل هذه الظروف التي كانت تعيشها الجبهة الداخلية - إرهاب المنظمة السرية- التي أربكت الشعب الجزائري، للمزيد ينظر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 198.

[12]- منصور أحمد، برنامج شاهد على العصر، حوار مع بن بلة، الحلقة الثامنة، قناة الجزيرة الإخبارية، قطر، بتاريخ 2002/11/24، ص 07.

[13]- أحمد الهادي درواز، العقيد شعباني "الأمل... الألم...؟"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 83.

[14] -Ali, Haroun, l'été de la discord, édition casbah, Alger, 2000, p 72.

[15]- بن خدة بن يوسف، المصدر السابق، ص 198.

[16]- علق قائد الأركان العامة العقيد هواري بومدين على هذا القرار بقوله: " أنه قرار صادر من سلطة لا تملكه، ولا تقدر عليه، ولا تستطيع تطبيقه؟"، ينظر: لطفى الخولي، عن الثورة بالثورة في الثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1975، ص 93.

[17]- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، (د. س.ن)، ص 293.

[18] -Teguia, Mohammed, l'Algérie en Guerre, OPU, Alger, 1988, p416.

[19]- رياض الصيداوي، صراعات النخب دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، جريدة رسالة الأطلس، العدد 295، الحلقة 03، دار الأطلس للصحافة والنشر، باتنة، بتاريخ 29 ماي إلى 04 جوان 2000، ص 11.

[20]- شهادة بورقعة لخضر، بتاريخ 2004/08/17، حوار أجريته مع بورقعة بمنزله بالجزائر العاصمة على الساعة 17:30 زوالا.

[21]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، ط1، منشورات دار البعث، الجزائر، 1991، ص 256.

[22]- نورالدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، ط 1، دار الكتاب العربي للنشر والطباعة والتوزيع والترجمة الجزائر، 2002، ص 71.

[23]- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 124.

[24]- محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2003، ص 309.

[25]- غير أن محمد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية سجل غياب أخر لقيادات الولايات: الأولى،والخامسة، السادسة،وحسبه انطلقت الأشغال بلجنة ما بين الولايات التي شاركت في اجتماع زمورة. للمزيد ينظر:

Mohammed Harbi, les archives de la révolutions Algérienne, Éditions Jeune Afrique, 1981, P 348.

[26] -Ali, Haroun, Opcit , P 72.

[27]- Ibid , P 76.

[28]- Ibid , P 76.

[29]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 37.

[30] - Farhat Abbas ,Opcit , P 58.

[31]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 107.

[32]- Mohammed, Teguia ,Opcit , P, 420.

[33]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 122.

[34]- نورالدين زمام، المرجع السابق، ص 83-84.

[35]- عمار قليل، المصدر السابق، ص 320.

[36]- رياض الصيداوي، المقال السابق، ص 1.

[37]- عبد الحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص 67.